

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. التاريخ
Date الرقم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٩٤٧
العنوان: سيرة أعلام النكاح
المؤلف:
تاريخ النسخ: الملك سعود
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٧
ملاحظات:

٥٩٤٧

فقط انہ یزنی بہا

والوطني

[illegible]

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢

صدق الزوج والزوجة النفس النكاح ثم ان كانت قبل الدخول فلا شيء لهما او بعده فلها مهر المثل
وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بجهول النسب فاستلحقه ابوها بنتت نسبته ولا نفس النكاح
ان لم يصدقه الزوج وان اقام الاب بينة في الصورة الاولى ثبت النسب والنفس النكاح وحكم
المهر ما مر وان لم تكن بينة وصدقت الزوجة فقط لم يفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو اتاهما لم يحز
له بعد ذلك تجديد النكاح لان اذ بها شرط وقد اعترفت بالتحرير واما المهر فلان للزوج لا للزوجة
ثبوته عليه لكن ما اشكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى او بعده فكله وحكمها في قبضته متى
اقر شخص بشي وهو ينكر وموخره في الاقرار فلو وقع الاستلحاق قبل التزوج لم يحز الا من
لام اذا كانتا من زنا ثبتت لهما سائر احكام الحالة والعلة النسب بغير ذلك مما ياتي
ولو من جهة الام كانت ام الاب وان علسوا اخته لا يوبه واحد فانها من شخص مزوج وعظم
ولو من جهة الاب كانت ام الاب وان علسوا اخته لا يوبه واحد فانها من شخص مزوج وعظم
راجع الى الفتى قال وفيه على السمع لاية في حرمته عليك امهاك وتولى حقيقة اي يدون واسطة او حجاز اي يوطئ
المص على مقدمه اذ لو دخلت في الخت لاكتفي بها وهو ظاهر وكذا استفاد من صنيع مزوج في شرعيها
فاما حقيقة من ولدك بدون واسطة ومجاز من ولدت اصلك ذكر او انثى وان علا وهي الخ من المهرين
وان علقت وبنتك حقيقة من ولدك بقايد ون واسطة ومجاز من ولدتها فرعك وان نزلت وعمتك حقيقة
كل اخت ذكر ولدك بلا واسطة ومجاز كل اخت ذكر ولدك بواسطة وان علان من جهة الاب او الام وخاتك
حقيقة كل اخت انثى ولدك بلا واسطة ومجاز كل اخت انثى ولدك بواسطة وان علقت من جهة الاب
او الام وبنت اخيك حقيقة كل انثى ولدها اخوك لا يوبه واحد بللا واسطة ومجاز كل انثى ولدها من
ذكر يوبه واسطة وبنت اخيك حقيقة كل انثى ولدتها اخيك لا يوبه واحد بللا واسطة ومجاز كل انثى
ولدتها من ذكر يوبه واسطة واخص من هذا كله الضابط الذي ذكره مزوج وغيره فالخصيط يلزم باختصار
الحرم له عينه واركانه ثلاثة رضيع وابن ومريض وسبب تحريمه ان اللبن جزء الرضعة وقد صار من
جزء الرضيع فاشبهه ميتها في النسب ولقصور عنه لم تثبت له من احكامه سوى المهرية دون
وارث وعنف وسقوط قد ورد شهادة انثى شتم مزوج وهو اي الرضاع والنسب اي في التحريم تحريم
السبع المذكوران من الرضاع لقوله تعالى وامها لكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقوله
علي الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رواه الشيخان اهوت ع وفي خضر عليه قال الشافعي
الاية دلالة على تحريم السبع قال السبكي ووجهه ان المهرات السبع اما بالولادة له او منه وهما الاصول
الفرع واما بالاعوة له او لاصله وهما الاقوات والمهرات والحالات ويزاد في الاقوات بواسطة او غيرها
بداخل ياتين اهول اخرم عليك من ارضعت احكامه واخاتك وانما حرمت ام اخيك نسبلا بها امك او
وطوء ابك ولا من ارضعت نالفتك اي ولد ولدك لانها كاتي قبلها اجنبية عنه وعمرت امه نسبلا
بها ثبت او موطوءة ابن ولا ام مرضعة ولدك كذلك وهي نسبلا موطوءة لك وبنتها كذلك وهي نسبلا
بنت او بينة فعلم ان هذه الاربعة لا تستثنى من قاعدته يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علقت
سبب انتفاء التحريم عن رضاء انتفاء جرمة الحريم نسبلا فلذا لم يستثنى في المحققين فاستثنوا
ظلم في صورته ويريد عليها ام العم وام العلة وام الخال وام الخالة وام الاخ والاخت فهو الرضاع
ومن نسبلا الرضاع ما انتشر وصوره الاخيرة امرأة لها لبن ارضع من اجنبية ذات لبن فهذا الظاهر
اجنبية المذكورة الاستنفاء وشرحه لم يرد فلتخص بما ذكر ان حرمه الرضاع تسري من الرضيع الى الوادة
ما او رضاء وان سفلوا للخباء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخرج باولاده اصوله وحواشي
تسري للحرمة منه اليها فان نكح المرضعة وبنتها ولذي اللبن نكح ام الطفل واخذه وانما سرت للحرمة
وليها فسر التحريم به اللبن مع الحواشي بخلافه في اصول الرضيع وحواشيه اه في
رضاع حرم على الرضيع اقارب المرضعة حرم عليه اقارب ذي اللبن وتضمير المرضعة امه والذي منه
سواء اباه واباؤها احدها وامها شهادته واولادها اخوته واخوانته واخواتها واخواتها اخواته
سبب تحريمه عليه اقارب الرجل لان اللبن فيه ما ينفي عنه نعم لو استلحق من نفاه لحقه الرضيع ايضا
قبحه بتصرفه وفي النهج وشرحه لم يرد في باب الرضاع ايضا ما يوضح ذلك ويزيد عليه ونصه
في زيادة من غيره وم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان خرج من بطنها ولد نزل به اي بسببه ينكح فيه دخول او استباحه حال ما يحرم او ملك بين فيه ذلك
 ايضا او وطئ شبهة للشوت النسب تلك والرضاع ثلثة لان لا لا لآخره له نعم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه
 اما حبس لادخوله بان كفه ولد بحج الامكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وابي الولد على ما قاله ابن القاسم واذا
 البقيتي انه قضيه كلام الاصحاب لكن قال غير ان ظاهر كلام الجمهور بخلافه وهذا هو الاصح وخرج بقوله نزل به
 ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت ابوته كما قاله جمع متقدمون ولو نكحها اي الزوج
 الولد النازل به اللبن بلعان انشئ اللبن عنه ما تقرر انه تابع للنسب ومن ثم لو استحققت بعد حقه الرضيع ولو
 وطئت منكوبة بشبهة او وطئ انثاء امرأة بشبهة فولدت بعد وطئها ولا فاللبن النازل به من حقه
 الولد منها بقاءه لا مكانه منها او غير كالحصار الامكان فيه وكان نسب الولد وفروعه بعد موته اليه بعد ذلك
 لفقد القاتل او غير ويجب ذلك ويجوز عليه حفظ النسب من الرضيع ولو ان نسب بعض فروعه لو احدى
 بعضهم لآخر دام الاشكال في هذه الحالة ولا تنقطع نسبة اللبن لزوج نزل بسبب غلوقة زوجته منه عن زوج
 مات او طلق وان طالت المدّة فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار بناله او انقطع اللبن وعاد ولو
 بعد عشر سنين سنة لعدم جدوت ما يقطع نسبه عن الاول لان الكلام مفروض فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت
 ملك او شبهة فان نكحت آخر او وطئت بطريق مما مر وولدت منه فاللبن بعد تمام الولادة بان تم انفصاله
 الولد له اي احد الثلثة وقبلها اصحابها الاول ان لم يدخل وقت ظهور حمل الثاني وكذا ان دخل وقتها وزاد
 بسبب الحمل لانه ليس غذاء الحمل فلم يصلح قاطعاه عن ولد الاول ويقال اقل مدة مدّة جدت فيها الحمل
 اربعون يوما وفي قول هو بعد دخوله وقت ذلك الثاني ان انقطع من طوله ثم عاد لحالها فاللبن بالولادة
 وفي قول هو لها لتعارض ترخيصها اما ما حدث بولد الزنا فالوجه كماله عليه كلامه ما انقطع نسبه اللبن
 للولد به واحالته على ولد الزنا وضعف الزكوي القول بعدم الانقطاع مستند بانها اذا ارتضعت بلبن
 الزنا طفلا صار احاد الولد الزنا وهو ظاهر وان زعم بعضهم ان لا دليل له في ذلك لان اخوة الام تثبت لولدها
 الزنا لثبوت نسبه من الام فكذلك الرضاع واذا استحال بثبوت قرينة الاب له تعدي بقاء نسبه اللبن الى الاول
 اذا كبر جدت ما يوجب قطعه عنه انتهى خاتمة في بيان الرضاع المجرم وفي حكم الرضاع الطاري على
 النكاح غير ما في الاقرار والشهادة به والاختلاف فيه وقد جعت في الاول رسالة لخصتها من
 واذكر في الثاني عبارة المنهاج وشرحه لمؤلفه ومن ثم ط على اني شجاعت وجعلتها على طريقة المتن الذي
 يتبعه روقا للاختصار من اراد ذلك فليراجعه واذكر في الثالث وما بعد عبارة المذكورين بالعرف
 وانما جعت ذلك مع ان فيه تطويلا لانه يقع السؤال عن ذلك كثيرا وقد تعمّر مراجعته من مجالس
 المذكورة ففرّبه في هذه الرسالة وبالله التوفيق الى سواء الطريق نص الرسالة في الاول يسأل الله
 ان تثبت حرمة الرضاع الاصول لبن او وصول ما يحصل منه اي اللبن من رضيعين او غيره سواء
 بارضاع او باجباره وهو صلب الذرة في الحلق ظهر او باسقاط بان صب اللبن في الانف حتى وصل الى
 لسانه او في الحلق في ذلك ومن ثم استمرط وصوله للمعدة ولو من حافة الامام كما في طوقا به في قوله
 ان اوقل والثاني يحرم كما يحصل بها السعال ما انعقد من الامعاء فلم تكن فيها تغذ وتتلها وتطعمها في حلقه
 خلافة هذا ولعل لم يحرم تقطير في اذن او جراحة اذ الرضيع الى معدة كما سيعلم مما يأتي وسواء اوصل
 على هيئة انفصاله عن الثدي ام لا كان نزع لبنه او خلط ما كان او حامدا ان غلب المارح بان ظهر لونه او طعمه
 او رجه وان شرب البعض لانه لا يثبت فيه فانه عليه المارح بان زال طعمه ولونه ووجه حسا وقد
 والحال انه باق منه خمس دفعات كما نقله واقره وحي عن النص خلافة وان القطر وحدها مؤثرة
 اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وشرب الرضيع الكلى على خمس رضعات او كان هو الخامسة
 فيل او البعض حرم في الاظهر ان اللبن في شرب الكلى وصل جوفه يقينا فصل التعدي المقصود والثاني
 لا يحرم لان الغلوب المستهلك كالمعدوم وشرب البعض لا يحرم في الاصل لانتفاء تحقق وصول اللبن منه الى
 الجوف فان تحقق كان بقي من اللبن اقل من قدره اللبن حرم ما ولو زكيت اللبن الى الطلغ اوصافه
 اعتبر بماله لو قوي يستوي على الخلط كما قاله جمع متقدمون ولا وجه اعتباره قوي ما يناسب لو ظن
 او طعمه او رجه اخذ ما قالوا اول الطهارة في التغيير التقديري بالاشد فاقصا رهم هتاعلى اللوت
 كانه مثال قال مر ولبن امرأتين اختلط بثبوت امومتها وفي الغلوب منها التفصيل المذكور فثبت
 الامومة لغالبية اللبن وكذا الغلوبة بشبهة انسانا منفصل ذلك اللبن خمس دفعات فاكثر يقينا من
 ادمية خرج غيرها فلا تثبت الحرمة بلبن رجل ولا بلبن حنف مالم تنضج او تثبت لانهما لم يخلفا غذاء
 الولد فلم يتعلق بهما التحريم فاشبهها سائر المباحات نعم يكره للرجل ولغيره نكاح من ارتضعت منه كما نص
 عليه في الام والبويطي والخلاف فيه ولومات الحنف قبل الانتضاع لم يثبت التحريم فالرضيع نكاح الحنف
 لا ينعقد ونحوها نقله الاذري عن المتولي ولا بلبن بهيمة فلو ارتضع او شرب منه ذكر وانثى لم تثبت بهما اخوة
 بالتبني ولا ينعقد نكاحهما ولا ينعقد نكاحهما ولا ينعقد نكاحهما ولا ينعقد نكاحهما ولا ينعقد نكاحهما

وقال في الحنفية
 ولا ينعقد نكاحها
 ولا ينعقد نكاحها
 ولا ينعقد نكاحها
 ولا ينعقد نكاحها

لانه لا يصلح اخذها الولد صلاحية لبن الامميات ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة او الابوة وان امكن
 وان امكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي ولا بلبن حنفية لان الرضاع ولو النسب تحريم من الرضاع
 ما يحرم من النسب والله قطع النسب بين الجن والانس قاله الزكوي وقضيته انه مني على ما قبل ان الاصح
 حرمة نكاحها اما على ما عليه جمع من حله فهو الاوجه عند من فحرم حبه حياة مستقة من الرضاع
 اول الحلال فلا تثبت الحرمة بلبن من حله في حرة من ذبوح او ماتت بالفضل خلافا للائحة الثلاثة كما لا تثبت
 حرمة المصاهرة بوطئها ولا انه منفصل عن حبه منعك عن الحبل والحرمة كالبهيمه وبه اندفع قولهم ان
 الموت فلا عمة بظرفه كمن حبه في سقاء نحس نعم يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه
 ولو حلت لبنها الحرام بكسر الراء وهو القاسم او خمس دفعات او حله عندها ونزل منها لاجل فاقتر
 طفل مزع في الاولى وخمس مرات في الثانية بعد موتها حرم بالشدة في الاصل لان انفصاله منها وهي
 غير منفصلة عن الحبل والحرمة والثاني لا يحرم بعد ابيات الامومة بعد الموت بلغت تسع سنين قربية
 تقر بها المعنى المذكور في البيضة لاحتمالها الولادة ولو بكر ولو حلية من الاذن واجه وان لم يكن يملؤها
 لا تثبت الحرمة بلبن من لم تبلغ ذلك لانها لا تحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها خوف متعلق بوصول
 في منفعة وان بقاها في الحلق لوصولها الى الحلق التغذي خلافا لوصولها الى غيرهما طحالها بصفة في جراحة
 يبطئها وفي اجليها وادبر او وصوله اليها بواسطة المسام كصبه في العين رضيع يطلق على
 الذكور والانثى اذ في وصوله اليها بواسطة المسام كصبه في العين رضيع يطلق على
 وميت اتفاقا لانتفاء التغذي لم يبلغ في ابتداء الرضعة الخامسة جولين بالاصلة مالم يتكسر اول شهر فثبت
 ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغها ولو احملا لا يكسر ثم يحسب من تمام انفصاله
 في اثنته وان رضع وطال زمن الانفصال وان نازع فيه الاذري فلا يحرم بالدارقطني والبيهقي لارضاع
 الا فيما كان في الحولين وجز لا رضاع الا فيما تفق الامعاء وكان ذلك قبل الحولين وخبر مسلم في سالم الذي
 في ارضعته زوجة مولاه في عذيقه اجل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم غرض به او منسوخ كما قاله ابن
 المذنب ولو بلغ الحولين في أثناء الخامسة حرم على المذهب كما في التهذيب وجرى عليه ابن القتيبي وان كان
 ظاهره من الامم وعنه عدم التحريم لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مقدور كما قالوا لو لم يحصل في جوفه
 في كل رضعة قطرات في كل رضعة قطرة حرم خمس رضعات بوصول ايضار رضعات او اكالات من ثوب
 تحت لبن او البعض من هذا البعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيها انزل الله في القدر
 عشر رضعات معلومات بخبر من فسخن خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت
 فيها يقرأ من القرآن قبل كل رضعة او يقرأ من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيها انزل الله في القدر
 وكثير الواحد وقيل يكفي رضعة واحدة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك او ما كانت الخمس اي يقينا كما يأتي
 او مؤثرة دون ما قبلها لان الحواس التي هي سبب الادراك كذلك وقدم مفهوم جنس على مفهوم
 وجرم مسلم ايضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعات لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم كما يقال هذا
 احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند اكثر من لا يقول بحل الخلاف فيه حيث لا يثبت
 على الاعتبار وهذا قرينة عليه وهو ذكر نسخ القشر بالخمسة والامم يفي لذكرها قربة وتقدم في كل من
 ان مثل الرضاع الاجار والاسعاط وانما اقتصر على الرضاع لانه الولد المذكور في الاثر والخبر
 المذكورين وعل حكمة لا تقتصر عليه فهما انه المتعارف بين الناس فانظر وضبطه من اي
 الرضعات الخمس بالعرف وان لم يكن شبع اذ لم يرد له من ضبط لغة ولا شعاف رجعا فيه الى
 لا العرف في قضى العرف فيه بكونه رضعة او رضعات اعتبر وما لا فلا ومراة بما ورد
 في خبر ان الرضاع ما ثبت اللحم وانتشر في العظم ما شابه ذلك وقوله لو طارت قطرة
 الى فيه فنزلت حوفه واستعاطه قطرة عدد رضعة صحيح اذ لا بعد في شبهة العرف
 ذلك رضعة بالفتش الاقل ولا خلاف في اعتبار كون الرضعات المذكورة متفرقات عرف
 فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الخمس ارضاعا عن الثدي او قطعه عليه الرضعة
 باعراضا عن الارضاع ثم عاد اليه فيها ولو فور تعدد الرضاع ولو لم يصل لحوفه منه
 في الاقطر كل مرة وكذا تعدد الرضاع لو قطعه عليه المرضعة لشغل واطالته اي عرفا كما في
 اصل الروضة لان الرضاع يعتد فيه فعل المرضعة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارضع
 لرجل امرأة نائمة او اوجرت له لبنا وهو نائم واذا ثبت ذلك وجب ان يعتد بقطعه
 كما يعتد بقطعه ولو قطعه اي الرضيع الرضاع للهوا وخوف كنومة خفيفة او تنفسا او
 نازدا ما جمعه من اللبن في فيه او قطعه عليه المرضعة لشغل خفيف وعاد في الحال او

اي تابع له
 وفي قول على الحلال
 وحكيه ههنا لا اومنة
 بناء على جواز نكاحه
 الذي هو المعتقد عند
 الجمهور وانما حدث
 علمت انوثتها وان لم
 يكن نذرها او فرجهما
 علم المجهود او لم
 تكن على الصورة
 قوله من معدة في بيان
 للجوف وقوله بواسطة
 متعلق بوصول
 متعلق بوصول
 مسئلة
 قوله كما في تعليق القائل
 وللبيهقي قوله ولو نزل
 هل رضع في حولين او
 بعد ما يخرج
 اي المدة
 وخالف العوالي
 في كل من يرضع
 في كل من يرضع
 في كل من يرضع
 في كل من يرضع

في قولهم
في قولهم
في قولهم
في قولهم

او تحول او حولته من ثديها الى ثديها الآخر لم يتعد دبل الكل رضعة واحدة عملا بالعرف في جميع ذلك سواء ابقى الثدي بغيره ام لا اما اذا تحول او حول لتدي غيرها اي الرضعة فبتعد ذلك ولو لم يتعد او تحول او يحول في الحال واما اذا نام او انتهى طولها فان بقي الثدي في فيه لم يتعد ولا لا تعد ولو حلب لبن من واحدة قيد الحلق الذي في سائر محترزوه دفعة واحدة ووصل الى جوف الرضيع او دماغه باجرا واسقاطا وغير ذلك في خمس مرات او حلب منها حسا او جرم الرضيع دفعة رضعة واحدة تحسب في صورتين اعتبارا في الاولى بحالة وصوله الانفصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه وخرج بقوله من واحدة ما لو حلب من خمس في انا او او جرم طفل دفعة او خمس حسب من كل رضعة ولو شك في رضيع هل رضع حسا او اقل او هل رضع في حولين او بعده فلا يحرم لان الاصل عدمه ولا يخفى الوبر حيث وقع الشك للكرهه حينئذ كما هو ظاهر كلامه في حلاله حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وحدت الكراهة ومعلوم انها هنا اغلظ لان الاحتياط هنا ينفي الرية في الابضاع المختصة بزيادة احتياط ثم في المحرم المختصة باحتياط اولي وهو من صبيح تخرج هنا حيث قال لم يبلغ حولين يعني لم يكمل حال خمس رضعات يعني انما اصلها من هنا في قولهم ولو شك هل رضع الى طلق التردد فيستعمل الظن وهو المستوي الطرفين فقط كما هو ظاهر فليسا كما كتبه في قوله لو كان لرجل خمس مستولات او اربع زوجات اي ودخل بهن كما يدل عليه ما يأتي وكان له مع الزوجة المستولات الخمس في الاولى ومن الزوجات الاربع والمستولات في الثانية رضعة طفل من كل من صار الطفل ابنة في الامح لا لبس الكل منه ولا يصح ان اي المرضعات البن ثورات امهات رضاع الطفل لكن يحرم من عليه لكونه من موطوات ابية كالا مومنين والثاني لا يصح ابنة لان الابوة تابعة للامومة ولم تحصل ولو كان له اي الرجل بدل المستولات بنات خمس او اخوات كذلك او ام واخت وبنات و جدة وزوجة فريض طفل من كل من البنات الخمس في الاولى ومن الاخوات في الثانية ومن الام وماعطف عليها في الثالثة رضعة فلا حرمه بفس الرجل والطفل ولا بينه وبينهن في الاصح والاصار الرجل للطفل جلالا في الاولى او خالا في الثانية في احوالها في الثالثة مع عدم امومة وهو محال بخلافه فيما مر كانه لا يلزم من البن الابوة والامومة لنبوت الابوة فقط فيما ذكر والامومة فقط فيما اذا ارضعت حلبة او مرضع من زنا والثاني ثبتت تنزلا للبنات والاخوات منزلة الواحدة اي منزلة ما لو كان له بنت او اخت ارضعت الطفل خمس رضعات ولو كان له اربع نسوة وامه موطوات وارضعن طفلا بلبن غيره لم يحرم من عليه وما في الروضة من التحريم تقرعا على نبوت الابوة صوابه الامومة وهو ضعيف انتهت الرسالة بعون الله تعالى

فصل في حكم الرضاع الطاري على النكاح تحريما لو كان تحتة اي الرجل زوجة صغيرة فارضعتها رضاعا محرم عليه بنتا كان ارضعتها امه او اخته او زوجة اصله او فرعاه او فرجه اخيه بلبنهم من نسب او رضاع او زوجة اخرى له موطوءة انفع نكاحه من الصغيرة لانها صارت محرمة عليه ابدا وكذا من الكبيرة في الاخيرة لانها صارت ام زوجته وخرج بالموطوءة غيرها فخرج من المرضعة فقط ان كان الارضاع بغير لبنه لانها ام زوجته فان كان بلبنه حرمتا باق ولو كانت تحتة زوجتان كبير وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفسنت الصغيرة

في قولهم
في قولهم
في قولهم
في قولهم

خمس زوجات اي ودخل بهن كما يدل عليه قوله وبنهن له او قوله وبنهن له او قوله وبنهن له او قوله وبنهن له

لانهما صارت اخت الكبيرة وكذا الكبيرة في الاظهر لذك فاشبهت ما لو ارضعتها معا والثاني يختص الانفساع بالصغيرة لان الجمع حصل بارضاعها فاشبه ما لو ارضعتها معا والثاني يختص بالاول فان لم تجتمع مع الاولى اصلا لوقوع عقد لها فاسدا من اصله فلم يترتب في بطلان الاول بخلاف الكبيرة ههنا فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت لعدم المرجح وله نكاح من شاء منها من غير جمع لانها اختان ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمتا لكثرة ابدا لانها واحدة زوجته وكذا الصغيرة فخرج ابدا ان كانت الكبيرة موطوءة لانها ربيته بخلاف ما لو لم تكن موطوءة لان بنت الزوجة لا تحرم بالذحول ولو كان تحتة صغيرة فطلقها فارضعتها امه صارت امه اصله فخرج عليه ابدا الحاق الطاري بالمقارن كما هو شأن المحرم الموبد ولو كانت مطلقته صغيرة وارضعت بلبنه حرمت على الطارف والصغير ابدا لانها زوجة ابن المطلق وام الصغير وزوجة ابية ولو تزوج ام ولد عبد الصغير بناه على الرجوع انه يزوجه اجبارا او حكم به حاكم براءه فارضعت لبن السيد حرمت عليه لانها امه وموطوءة ابية وعلى السيد لانها زوجة ابنة وخرج بلبنه لبن غيره فان النكاح وان انفسه لكونها امه لا يحرم على السيد لانقاء سبب التحريم المذكور ولو ارضعت موطوءة الامه زوجة صغيرة تحت بلبنه او لبن غيره من زوج او شبهة حرمتا اي الموطوءة والصغيرة عليه ابدا لان الامه ام زوجته والصغيرة بنته ان رضعت لبنه والا فبنت موطوءة ولو كان تحتة صغيرة وكبيرة فارضعتها اي الكبيرة الصغيرة انفسنت لانها بنتها فامتنع جمعها وتقدمت هذه اول الفضل وحرمت الكبيرة ابدا لانها ام زوجته وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه لانها بنته والابان كان بلبن غيره فربية فلا تحرم لان دخل بالكبيرة ولو كان تحتة كبيرة وكذا موطوءة صغيرا فارضعت من حرمت عليه ابدا لانها ام زوجته وكذا الصغيرة ان ارضعت بلبنه ولبن غيره معا وموتيا وفي في الارضاع بلبن غيره موطوءة لانها بنته وبنات موطوءة ته والابان لم تكن موطوءة واللبن لغيره فان ارضعت من معا وتصور باجرا من الرضعة الخامسة في وقت واحد او بان وضعت ثديها في فم اثنين واوجرت الثالثة من لبنها المحلوق انفسنت لاجتماعهم مع امهم لصبر ورثتهم اخوات ولا يحرم من موبد كصيت لم يبطا امهم فحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح او ارضعت من مرتبا لم يحرم من كذا وتنفس الاولى بارضاعها لاختراعها مع الام في النكاح ولا تنفس الثانية بحج دارضاعها اذا لا موجب له والثالثة بارضاعها لاختراعها مع اختها في النكاح وتنفس الثانية بارضاع الثالثة لصبر ورثتها اختين معا فاشبه ما اذا ارضعتها معا وفي قوله لا ينفس نكاح الثانية بل يختص الانفساع بنكاح الثالثة لان الجمع بارضاعها فاختص الفساد بها كلو لم يجز اختا على اخت تبطل الثانية فقط وبرده ما مر من الفرق ولو ارضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفس من عداهن لوقوع ارضاعها بعد اندفاع نكاح امها واختها او واحدة ثنتين معا انفس نكاح الام لاجتماع الام والبنت وصبر ورثة الاختين معا ويجري القولان فيمن تحتة صغيرة ارضعتها اجنبية ولو بعد طلاقها الرجعي مرتبا انفسنت وهو الاظهر وامر لا تحرم من موبد ام الثانية فقط فان ارضعت معا انفسنتا قطع لانها صارتا اختين معا والمرضعة تحرم موبدا وقطعا لانها ام زوجته **فصل في الاقرار والشهادة في الرضاع والاختلاف فيه اذا قال رجل هذني بالصرح وتركه بنتي او اختي برضاع او قالت امرأة هو اخي او ابني من رضاع وامكن ذلك حسنا او شرعا علم من كلامه آخر الاقرار حرمت نكاحها ابدا معا خذ للمقر باقرار ظاهر او باطنا ان صدق المقر والا فظاهر فقط ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالاقرار به لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في اوجه الوجهين ويتجه عدم ثبوت على غير المقر من خواصه وله وفروقه ما لم يصيد قد اخذت امر اول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ابنة بل اولي حينئذ ياتي هنا ما مر ثم انه لو طلق بعد الاقرار اخذ به مطلقا فلا تعلق له بعد والا وجه عدم ثبوت المحرمية بذلك ولو قال زوجان اي باعتبار صورة الحال بيننا رضاع محرم فرق بينهما عملا بقوله وان قضت العانة بجهلها بشرط الرضاع المحرم كما سئلوا فلا فهم لانه قد يستند في قوله ذلك الى عارضا حين به وسقط المسعى لتبين فساد النكاح**

الثانية

في قولهم انه يترتب بها

وكوطتها بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه وان علمت من وجب **حرم عليها ما** وان علمت من نسب او رضاع
ويستأجر من على ابيه وابنه اجماعا لان الوطى بملك اليمين نازل منزلة عقد النكاح فيثبت الحرمة وبشبهة
يثبت النسب والعدة فيثبت التي يبرسوا وادب منها شبهة ايضا كان ظنتم حليلها او كان بها خويوم ام لا نعم لا
يثبت لها حرمة لعدم الاحتياج اليها وخرج بما ذكره مالوكا كانت الشبهة منها فقط فلا تؤثر في ثبوت المصاهرة
ولا في حقوق النسب وجوب العدة على المعقد وقيل تؤثر في الكل فعلى هذا يابها قامت الشبهة اثرت
نعم المعتبر في المهر شبهتها فقط ومنها ان تورط في نكاح بلا ولي وان اعتقدت التحريم فليست مستثناة
خلاف للبقية لما مر ان معتقد التحريم لا يحد الشبهة وخرج ايضا مالوكا بزيادة حقيقي او باسرها
وطى فلا يخرج عليه امها ولا يشترط الا تحريم على ابيه وابنه لا يذ لك لا يثبت نسب ولا عدة وخرج بما في
الحقيقي الصوري كزنا المحنوك والمكره عليه فهو من قبيل الشبهة ولا اثر لوطى خشي لا محال
ما اخرج به اوفيه من هرن وخرج **تنبه** اطلق جمع متقدم من حرمة وطى الشبهة وغيرهم
قال جله بجهت بقوله فان قلنا وصف بالحل والافقار حرمة اجماعا او شبهة الطريق كانت
الفاعل كان ظنها خليلته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا فمنها اجماعا ايضا او شبهة
فاذا انتهى تكليفه انتهى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محل قولهم لا يوصف بحل ولا حرمة
حج **تنبه** آخر علم مما مر ان المحرمات من النساء احد وثلاثون خمسة امهات وهن
الام من النسب والام من الرضاع وام الزوجة وام الموطوءة بملك اليمين وام الموطوءة بشبهة
وخمس بنات وهن البنت من النسب والبنت من الرضاع وبنت الزوجة وبنت الموطوءة بشبهة
وبنت الموطوءة بملك اليمين وبنت الموطوءة من الرضاع وبنت الزوجة اذا دخل بالام
الاب بالنكاح وموطوءة الاب بملك اليمين وموطوءة بشبهة وموطوءة ابنت الموطوءة
بالنكاح وموطوءة بملك اليمين وموطوءة بشبهة وثلاث اخوات وهن الاخوات
من النسب والاخوات من الرضاع واخوة من جهة الجمع وثلاث حالات وهن
الحالة من النسب والحالة من الرضاع وخالة الزوجة من جهة الجمع وثلاث بنات
وهن العمة من النسب والعمة من الرضاع وعمة الزوجة من جهة الجمع وثلاث بنات
واخوات بنات الاخ من النسب وبنت الاخ من الرضاع وبنت الاخ للزوجة من جهة الجمع
والاخوات للزوجة من جهة الجمع **مرد على** تزاد على المذكورات الملائمة فانها
تخرج على التماسد على الملائع كما ياتي وكذا تزاد عليهن كل من قام بها مانع مما ياتي في محله
كالشبهة والمطلقة ثلاثا ونحوها **تنبه** لولا طبع غلام لم يخرج على الفاعل ام الغلام
وبنته اي الغلام خضر **مرد على** ويقطع النكاح وطرق تحريم موبد بفتح الباء **كل الاب**
زوجة ابنته ووطى الام زوجه ابيه ووطى الزوج ام اوقت زوجته بشبهة
اي اجمع لكل فينفس به النكاح كجميع انعقاد النكاح بالاب والام بالاب والام بالام بالام بالام
فاذا طرأ قطع كالرضاع حج **وبهذا ينبغي ان لا فرق بين كون الموطوءة محررا او اوطى وغيرها**
فلو وطى بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت على ولده ابدا كما يصرح به قول
اصل الروضة لو وطى امته المحرم عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الجداي وهو
الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا يحرم ما قاله ابن الحداد ومن تبعه ضعيف ومحل قد
بالغ بعضهم في رد كلام ابن الحداد فقال هو خيال باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشرحان
فان المصاهرة التي انشأها موبد يخرج طرأ بوطى الاب المحرمه على نكاحها فطهره وحرمت ابدا
طوره على ابيه لانها موطوءة ابيه وخرج بالنكاح بملك اليمين كوطى اب جارية ابنته فانها وان حرمت
به على الابن ابدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احتمال ولا شيء عليه بجزء يحتمل البقاء المالية

فثبت به النسب
والاصح في مسألة
الجمع

في الامهات
في البنات
في الاخوات
في العمة
في العمه

الصورة المذكورة

مع كون فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول الدين خوفه ولا نظر الى اثبات الحرمة لانه
عرض تافه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعنف او طلاق وان استفاد بها الشاهد حل المكوحة خلاف
شهادة المرأة بولايتها لظهور التهمة بحرها لنفسها حق النفقة والارث وسقوط القود والثاني
لا تقبل لانها فعل بنفسها قاسا على شهادتها بولايتها وردها ما مر والاصح انه لا يكتفى بقوله الشاهد
بالرضاع منها رضاع بل يجب ذكر وقت وعدد ونحوه من رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل
الحوالين لاختلاف العلماء في ذلك ووصول الامن جوده في كل رضعة كما بشرط ذكر الازالة في شهادة
الزنا والثاني لانه لم يشاهد نعم ان كان الشاهد قد فقهها او تفت بمعرفته وفقهه موافقا للفقهاء
في تقليد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة التي هي بالاطلاق على ما ياتي بما فيه من الشهادات
ويعرف ذلك اي وصوله الجوف وان لم يشاهد بمشاهدة حلب بفتح لامه كما خطه وهو اللين المحلوب
او يسكنها كما قال غيرهم ودعوى ان المتجه محل نظر للعالم المراد من قوله عقبه واجار وازدراد او قران
كالنقاع نقي ومقنه وحركة حلقه بنحوه وازدراد بعد علمه انها لبون اي ان في ثديها حالة الارضاع
او قبيلة لبن لان مشاهدته هذه قد تفقد اليقين والظن القوي ولا يذكرها في الشهادة بل يحرم بها
اعتمادا عليها اما اذ المرء يعلم انها ذات لبن حينئذ فلا محل له الشهادة لان الاصل عدم اللين ولو شهد
الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبه في اوجه الوجهين وقال الشيخ
انه الاقرب وبين اعطاء الرضعة شيئا عند القعدة والاولى عندا وانه فان كانت مملوكة
استحب للرضيع بعد كماله اعتناها الصبي بمرتها ماله ولن يجزي ولد والد الا باعتقائهما كورد
به الخبر انتهى **اول مصاهرة وهو انكحة ابيه** **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
الابن وان سفل من نسب او رضاع **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
زوج الام المدخول بها وان علمت من نسب او رضاع

تخرج به فانه كان اكبر ولد الرجل يخلف على امرة ابيه وليس المراد انه اقرب في ايديهم ما فعلوه قبل
الاسلام عناني **ولا زوجه الابن وان سفل من نسب او رضاع** **زوجة الابن وان سفل من نسب او رضاع**
مرد على تزاد على المذكورات الملائمة فانها تخرج على التماسد على الملائع كما ياتي وكذا تزاد عليهن كل من قام بها مانع مما ياتي في محله
كالشبهة والمطلقة ثلاثا ونحوها **تنبه** لولا طبع غلام لم يخرج على الفاعل ام الغلام
وبنته اي الغلام خضر **مرد على** ويقطع النكاح وطرق تحريم موبد بفتح الباء **كل الاب**
زوجة ابنته ووطى الام زوجه ابيه ووطى الزوج ام اوقت زوجته بشبهة
اي اجمع لكل فينفس به النكاح كجميع انعقاد النكاح بالاب والام بالاب والام بالام بالام بالام
فاذا طرأ قطع كالرضاع حج **وبهذا ينبغي ان لا فرق بين كون الموطوءة محررا او اوطى وغيرها**
فلو وطى بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت على ولده ابدا كما يصرح به قول
اصل الروضة لو وطى امته المحرم عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الجداي وهو
الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا يحرم ما قاله ابن الحداد ومن تبعه ضعيف ومحل قد
بالغ بعضهم في رد كلام ابن الحداد فقال هو خيال باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشرحان
فان المصاهرة التي انشأها موبد يخرج طرأ بوطى الاب المحرمه على نكاحها فطهره وحرمت ابدا
طوره على ابيه لانها موطوءة ابيه وخرج بالنكاح بملك اليمين كوطى اب جارية ابنته فانها وان حرمت
به على الابن ابدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احتمال ولا شيء عليه بجزء يحتمل البقاء المالية

مع كون فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول الدين خوفه ولا نظر الى اثبات الحرمة لانه
عرض تافه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعنف او طلاق وان استفاد بها الشاهد حل المكوحة خلاف
شهادة المرأة بولايتها لظهور التهمة بحرها لنفسها حق النفقة والارث وسقوط القود والثاني
لا تقبل لانها فعل بنفسها قاسا على شهادتها بولايتها وردها ما مر والاصح انه لا يكتفى بقوله الشاهد
بالرضاع منها رضاع بل يجب ذكر وقت وعدد ونحوه من رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل
الحوالين لاختلاف العلماء في ذلك ووصول الامن جوده في كل رضعة كما بشرط ذكر الازالة في شهادة
الزنا والثاني لانه لم يشاهد نعم ان كان الشاهد قد فقهها او تفت بمعرفته وفقهه موافقا للفقهاء
في تقليد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة التي هي بالاطلاق على ما ياتي بما فيه من الشهادات
ويعرف ذلك اي وصوله الجوف وان لم يشاهد بمشاهدة حلب بفتح لامه كما خطه وهو اللين المحلوب
او يسكنها كما قال غيرهم ودعوى ان المتجه محل نظر للعالم المراد من قوله عقبه واجار وازدراد او قران
كالنقاع نقي ومقنه وحركة حلقه بنحوه وازدراد بعد علمه انها لبون اي ان في ثديها حالة الارضاع
او قبيلة لبن لان مشاهدته هذه قد تفقد اليقين والظن القوي ولا يذكرها في الشهادة بل يحرم بها
اعتمادا عليها اما اذ المرء يعلم انها ذات لبن حينئذ فلا محل له الشهادة لان الاصل عدم اللين ولو شهد
الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبه في اوجه الوجهين وقال الشيخ
انه الاقرب وبين اعطاء الرضعة شيئا عند القعدة والاولى عندا وانه فان كانت مملوكة
استحب للرضيع بعد كماله اعتناها الصبي بمرتها ماله ولن يجزي ولد والد الا باعتقائهما كورد
به الخبر انتهى **اول مصاهرة وهو انكحة ابيه** **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
الابن وان سفل من نسب او رضاع **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
زوج الام المدخول بها وان علمت من نسب او رضاع

تخرج به فانه كان اكبر ولد الرجل يخلف على امرة ابيه وليس المراد انه اقرب في ايديهم ما فعلوه قبل
الاسلام عناني **ولا زوجه الابن وان سفل من نسب او رضاع** **زوجة الابن وان سفل من نسب او رضاع**
مرد على تزاد على المذكورات الملائمة فانها تخرج على التماسد على الملائع كما ياتي وكذا تزاد عليهن كل من قام بها مانع مما ياتي في محله
كالشبهة والمطلقة ثلاثا ونحوها **تنبه** لولا طبع غلام لم يخرج على الفاعل ام الغلام
وبنته اي الغلام خضر **مرد على** ويقطع النكاح وطرق تحريم موبد بفتح الباء **كل الاب**
زوجة ابنته ووطى الام زوجه ابيه ووطى الزوج ام اوقت زوجته بشبهة
اي اجمع لكل فينفس به النكاح كجميع انعقاد النكاح بالاب والام بالاب والام بالام بالام بالام
فاذا طرأ قطع كالرضاع حج **وبهذا ينبغي ان لا فرق بين كون الموطوءة محررا او اوطى وغيرها**
فلو وطى بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت على ولده ابدا كما يصرح به قول
اصل الروضة لو وطى امته المحرم عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الجداي وهو
الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا يحرم ما قاله ابن الحداد ومن تبعه ضعيف ومحل قد
بالغ بعضهم في رد كلام ابن الحداد فقال هو خيال باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشرحان
فان المصاهرة التي انشأها موبد يخرج طرأ بوطى الاب المحرمه على نكاحها فطهره وحرمت ابدا
طوره على ابيه لانها موطوءة ابيه وخرج بالنكاح بملك اليمين كوطى اب جارية ابنته فانها وان حرمت
به على الابن ابدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احتمال ولا شيء عليه بجزء يحتمل البقاء المالية

مع كون فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول الدين خوفه ولا نظر الى اثبات الحرمة لانه
عرض تافه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعنف او طلاق وان استفاد بها الشاهد حل المكوحة خلاف
شهادة المرأة بولايتها لظهور التهمة بحرها لنفسها حق النفقة والارث وسقوط القود والثاني
لا تقبل لانها فعل بنفسها قاسا على شهادتها بولايتها وردها ما مر والاصح انه لا يكتفى بقوله الشاهد
بالرضاع منها رضاع بل يجب ذكر وقت وعدد ونحوه من رضعات متفرقات في الحياة بعد التسع وقبل
الحوالين لاختلاف العلماء في ذلك ووصول الامن جوده في كل رضعة كما بشرط ذكر الازالة في شهادة
الزنا والثاني لانه لم يشاهد نعم ان كان الشاهد قد فقهها او تفت بمعرفته وفقهه موافقا للفقهاء
في تقليد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة التي هي بالاطلاق على ما ياتي بما فيه من الشهادات
ويعرف ذلك اي وصوله الجوف وان لم يشاهد بمشاهدة حلب بفتح لامه كما خطه وهو اللين المحلوب
او يسكنها كما قال غيرهم ودعوى ان المتجه محل نظر للعالم المراد من قوله عقبه واجار وازدراد او قران
كالنقاع نقي ومقنه وحركة حلقه بنحوه وازدراد بعد علمه انها لبون اي ان في ثديها حالة الارضاع
او قبيلة لبن لان مشاهدته هذه قد تفقد اليقين والظن القوي ولا يذكرها في الشهادة بل يحرم بها
اعتمادا عليها اما اذ المرء يعلم انها ذات لبن حينئذ فلا محل له الشهادة لان الاصل عدم اللين ولو شهد
الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضي وجوبه في اوجه الوجهين وقال الشيخ
انه الاقرب وبين اعطاء الرضعة شيئا عند القعدة والاولى عندا وانه فان كانت مملوكة
استحب للرضيع بعد كماله اعتناها الصبي بمرتها ماله ولن يجزي ولد والد الا باعتقائهما كورد
به الخبر انتهى **اول مصاهرة وهو انكحة ابيه** **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
الابن وان سفل من نسب او رضاع **زوجة الاب وان علمت من نسب او رضاع** **زوجة**
زوج الام المدخول بها وان علمت من نسب او رضاع

تخرج به فانه كان اكبر ولد الرجل يخلف على امرة ابيه وليس المراد انه اقرب في ايديهم ما فعلوه قبل
الاسلام عناني **ولا زوجه الابن وان سفل من نسب او رضاع** **زوجة الابن وان سفل من نسب او رضاع**
مرد على تزاد على المذكورات الملائمة فانها تخرج على التماسد على الملائع كما ياتي وكذا تزاد عليهن كل من قام بها مانع مما ياتي في محله
كالشبهة والمطلقة ثلاثا ونحوها **تنبه** لولا طبع غلام لم يخرج على الفاعل ام الغلام
وبنته اي الغلام خضر **مرد على** ويقطع النكاح وطرق تحريم موبد بفتح الباء **كل الاب**
زوجة ابنته ووطى الام زوجه ابيه ووطى الزوج ام اوقت زوجته بشبهة
اي اجمع لكل فينفس به النكاح كجميع انعقاد النكاح بالاب والام بالاب والام بالام بالام بالام
فاذا طرأ قطع كالرضاع حج **وبهذا ينبغي ان لا فرق بين كون الموطوءة محررا او اوطى وغيرها**
فلو وطى بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت على ولده ابدا كما يصرح به قول
اصل الروضة لو وطى امته المحرم عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الجداي وهو
الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا يحرم ما قاله ابن الحداد ومن تبعه ضعيف ومحل قد
بالغ بعضهم في رد كلام ابن الحداد فقال هو خيال باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشرحان
فان المصاهرة التي انشأها موبد يخرج طرأ بوطى الاب المحرمه على نكاحها فطهره وحرمت ابدا
طوره على ابيه لانها موطوءة ابيه وخرج بالنكاح بملك اليمين كوطى اب جارية ابنته فانها وان حرمت
به على الابن ابدا لا ينقطع به ملكه حيث لا احتمال ولا شيء عليه بجزء يحتمل البقاء المالية

